

أثر الحوكمة المالية في إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية

The impact of financial governance on risk management for Islamic banks

الإعداد: أعضاء الفريق:

قائد الفريق / عوض عبد الله آل سريع - الرقم الجامعي: 222000073

عضو / سلمان فايز الرياعي - الرقم الجامعي: 221002597

عضو / راكان ناصر عسيري - الرقم الجامعي: 221002282

الإشراف: د. وليد سليمان

العام الدراسي: الفصل الدراسي الثاني لعام 2023

سُرُورٌ لِكُلِّ تَقْوَةٍ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث وفقنا لإنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا. ثم نقدم الشكر والامتنان للدكتور/ وليد سليمان، الذي لم ينخر جهداً في قيادة هذا المشروع لنا ولزملائنا وكان لنا الداعم والمكتبة التي لا تنتضب، كما هي عادته.. وكما نقدم الشكر والامتنان للدكتورة/ فاطمة مصطفى، التي كانت المرجع الفاضل بالعلم والمعرفة لكمال المشروع لنا ولزملائنا.

والشكر موصول لإدارة جامعة الجميع الذكية ممثلة بإدارتها ومنسوبيها لما قدموه لنا خلال دراستنا لديهم من دعم ورعاية ومكتبة علمية شاملة تلبي تطلعاتنا وتدعم رؤيتنا. ونشكر من لم يسعنا ذكره في ذا الموقف على كل ما قدموه لنا وما كان له الأثر في وصولنا إلى ما نحن عليه حاضراً.

راجين من الله لكم كل التوفيق والسداد والتقدم.

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	الغلاف
2	شكر وتقدير
3	الفهرس
4	المقدمة
4	أهمية البحث
4	أهداف البحث
4	تساؤلات البحث
	مصطلحات البحث
5	الحوكمة في اللغة
5	الحوكمة في الاصطلاح
6	تعريف المصرف الإسلامي
6	مفهوم المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي
7	طبيعة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية
	إجراءات البحث
7	منهج البحث
7	نشأة المصارف الإسلامية
8	مبررات نشوء المصارف الإسلامية
8	خصائص المصارف الإسلامية
8	أصناف المصارف الإسلامية
9	مصادر المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية
9	أصناف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية
11	مخاطر المشتقات المالية
	خطوات البحث
12	مدى الحاجة للحوكمة المالية الإسلامية
15	خصائص الحوكمة المالية الإسلامية
15	مجال البحث
15	الاستنتاجات
16	التوصيات
16	الدراسات السابقة
18	المراجع
19	ملخص البحث
20	الخاتمة

• المقدمة

تواجه المالية الإسلامية مجموعة كبيرة من التحديات، لعل من أهمها غياب أدوات فعالة لإدارة المخاطر تفي بالمتطلبات الشرعية الإسلامية من جهة، وتحقق ميزة الكفاءة الاقتصادية بأدنى درجات الخطر من جهة أخرى. ولهذا لا بد من السعي لاستكشاف طرق مستحدثة ومبتكرة لتطوير أدوات مالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي. ولعل واحدة من تلك المداخل الحوكمة المالية الإسلامية وتعتبر من المواضيع الهامة جداً في الوقت الراهن، لما لها من دور في ضبط مشاكل التمويل وإدارة مخاطره. فالحوكمة المالية تعتبر بذلك الأداة الأنسب التي يمكنها تقديم مساعدة فعالة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تخطط لها منشآت الأعمال، وتسعى إلى رسم سياسات مالية قوية وابتكار منتجات وأدوات مالية جديدة وآليات واستراتيجيات مالية مرنة تتفاعل وتستفيد من التغيرات المستمرة في أسواق المال العالمية والإقليمية والمحلية وتعمل على الحد من المخاطر المحتملة والمتوقعة. (مجلة الملك عبد العزيز 2012).

• أهمية البحث:

إن التقدم السريع الذي يشهده عصرنا الحالي والمتغيرات التي تطرأ عليه نظراً للظروف الاقتصادية التي تمر بها بعض اقتصاديات العالم الكبرى، حيث أظهرت المصارف الإسلامية مرونة في التعامل مع الظروف العالمية ولم تتأثر بهذه الازمة بشكل كبير على غرار المصارف التقليدية، من هنا تبرز أهمية البحث لحوكمة الأدوات المالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامي.

• أهداف البحث:

1. التعريف بالحوكمة المالية.
2. بيان دور الحوكمة المالية في الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.
3. تطوير الأدوات المتوفرة لدى المصارف الإسلامية للمساهمة في إدارة المخاطر.
4. لفت القطاع المصرفي الإسلامي إلى حوكمة مالية للحد من المخاطر.

• تساؤلات البحث:

1. ما أثر الحوكمة المالية في إدارة المخاطر للمصارف الإسلامية؟
2. ما أهمية تطبيق الحوكمة المالية على المصارف الإسلامية؟
3. ما مدى تأثير الحوكمة المالية على المخاطر وأثرها المتوقع على المصارف الإسلامية؟

• مصطلحات البحث:

قبل الولوج إلى الحديث عن الحوكمة في جوانبها القانونية والاقتصادية ومبادئها العامة من تحديد مفهوم للحوكمة باعتبارها مصطلحاً حديثاً نسبياً وغير خاضع لمقاييس العربية في الاشتقاق، وذلك من خلال المطالب التالية:

الحوكمة في اللغة:

- **المنع:** يقال حكمت فلاناً، أي منعته، ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام ما لا يريد لها راكلها أن تلتهمه (بن منظور) (أبادي).
- **القضاء (الجوهري) (فارس):** يطلق الحكم ويراد به القضاء من ذلك قوله تعالى: (فاحكم بينهم بما أنزل الله) (المائدة، الآية 48) أي اقضي بينهم بحكم الله (البغوي، 3/65)، والحكام هم القضاة، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام) (البقرة، الآية 188) أي إلى القضاة (السعدي، 88/1).
- **الحكمة:** وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب (الزبيدي) (الفيومي)، كما دل على ذلك قوله تعالى: (أتيناك الحكمة وفصل الخطاب) (ص، الآية 20)، وقوله سبحانه وتعالى: (ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً) (البقرة، الآية 296)، وقوله عليه الصلاة والسلام: (ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يعلمه ويقضي بها) (البخاري).
- **الحكم:** والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: (وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريداً إصلاحاً يوفق الله بينهما) (النساء، الآية 35).
- **والحكم سياسة الناس بما يصلحهم (بن منظور) (الزبيدي)، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله) (آل عمران، الآية 79) وكذلك قوله تعالى: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون) (المائدة، الآية 45).**

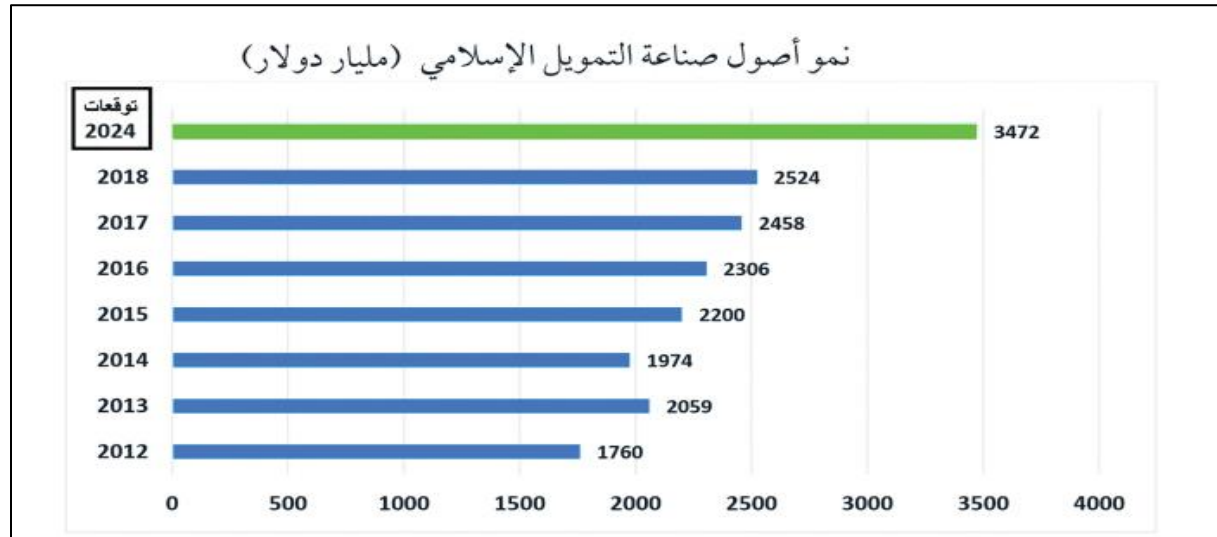
الحوكمة في الاصطلاح:

الحوكمة هي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجارٍ على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر، فليس مصدر (فوعله) من المصادر القياسية الجارية على نسق اللغة، ومع ذلك فهي قضية اصطلاحية عند أهل الاقتصاد والإدارة، وما دامت قضية اصطلاحية فإنه لا مشاحنة في الاصطلاح، علماً بأن بعض الكتب في أدبيات الحوكمة قد استخدم ألفاظاً أخرى للتعبير عن هذا المصطلح المترجم عن الإنجليزية كمصطلح الحكمانية، وكذلك مصطلح الحاكمية، علماً بأن المصطلح الأخير غالباً ما يتداول في الأدبيات الفكرية والسياسية.



تعريف المصرف الاسلامي:

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى، المادة من الخامسة البنوك الإسلامية بـ: «يقصد بالمصارف الإسلامية في هذا النظام، تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً». (العاني (٢٠١٦). نستطيع تعريف المصارف الإسلامية بأنها " مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا " (العطيات ٢٠٠٧). أو بأنها " مؤسسات مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس للتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة واحكامها قاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم التفصيلية (العطيات ٢٠٠٧)



مفهوم المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي:

إذا انطلقنا من نقطة أن المخاطرة هي احتمال وقوع الخسارة ، فمن الواضح حينئذ أن المخاطرة غير مرغوب بها في الشريعة الإسلامية ، لأن تعريض المال للتلف والضبايح ينافي مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته، وليس في النصوص الشرعية ما يأمر بالتعرض للمخاطر ، وإنما فيها اشتراط الضمان في الرخ ، والضمان

هنا يعني تحمل مسؤولية المال وهذه المسؤولية تابعة للملكية وليست مستقلة عنها ، فاشتراط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية وهو مدلول الحديث النبوي الشريف : "الخراج بالضمان " الذي اتفق الفقهاء على قبوله والأخذ به ، فالمسؤولية هي المقصودة لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وتوجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي ، وليس المقصود التعرض للمخاطرة ، فالمخاطرة هنا تابعة للنشاط الحقيقي المنتج لأنها تابعة للملكية وليست مستقلة بحيث تصبح هدفاً في ذاتها ، أما الضمان المستقل عن الملكية فلا تجوز المعاوضة عليه لأنه غرر بإجماع الفقهاء فالمخاطرة المقبولة هي التي تتبع النشاط الاقتصادي الذي يولد الثروة بخلاف المخاطرة التي لا تولد الثروة فهي ضارة بالنشاط الاقتصادي، وهذا فرق جوهري بين المخاطرة المقبولة وتلك الممنوعة في الاقتصاد الإسلامي.

طبيعة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية.

من أجل أن تحدد مفهوم المخاطر في المصارف الإسلامية سنبداً أولاً بتعريف مخاطر الاستثمار. فقد تم تعريف مخاطر الاستثمار بعدة تعريفات منها: مخاطر الاستثمار بهي درجة عدم التأكد المصاحبة للعائد المتوقع، مخاطر الاستثمار بهي التعايش بين المخاطر والفرص، المرتبطة بعدم التأكد فيها يتعلق بالعائد المستقبلي، مخاطر الاستثمار: عدم التأكد من انتظام العوائد والخوف من وقوع خسائر من الاستثمار.

إن التعريفات السابقة جميعها تدور حول الاحتمالية وعدم اليقين من تحقق العائد وبناء عليه نستطيع القول إن المخاطر في المصارف الإسلامية بهي المخاطر الناجمة عن فشل العميل المستمر في تحقيق العائد المتوقع من مشروعه الاستثماري الذي تم تمويله من المصرف الإسلامي أيا كان شكل التمويل الممنوح من المصرف ، الأمر الذي يجعل المصرف يتحمل تبعات هذا الفشل خاصة وأن العلاقة بين المصرف الإسلامي وعمالته ، تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة بناء على قاعدة الغنم بالغرم، هذه العلاقة تختلف تماماً عن العلاقة القائمة بين المصرف التقليدي وعمالته ، القائمة على أساس المديونية . (عبد الحي ٢٠١٤)

• إجراءات البحث:

○ منهج البحث:

تم الاعتماد في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي في تقرير الواقع المصرفي وما يواجهه من مخاطر وتحديات ثم أعتمد المنهج الاستقرائي لتتبع مسار الحوكمة المالية خصوصاً في كيفية إدارة المخاطر، وكذلك أعتمد المنهج التحليلي لاستنباط السبل والحلول التي تمكنا من ابتكار أدوات أو تطوير بعض الأدوات والمعاملات الموجودة في المصارف الإسلامية للحد من المخاطر.

نشأة المصارف الإسلامية:

بدأت أقدم محاولة لفكرة المؤسسات المصرفية التي تسعى للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال إنشاء أول صناديق ادخار لا تتعامل بالفائدة وذلك في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وكان ذلك في باكستان وماليزيا، وكانت في مصر أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي من خلال إنشاء مصارف أطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية والتي أسسها الدكتور احمد النجار في عام 1963م، البداية والولادة الحقيقية لأول مصرف إسلامي متكامل يتعامل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والذي تمثل بتأسيس مصرف دبي الإسلامي. (رستم 2014).

مبررات نشوء المصارف الإسلامية:

- ١- خطوة جادة على التحرر من التبعية لأعدائه.
- ٢- دافع ديني بحث وشعور الغالبية العظمى في البلاد الإسلامية أن البنوك الموجودة فيها شبهة التعامل بالربا، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن المد الإسلامي أصبح قاعدة واضحة في كثير من البلاد الإسلامية بعد استقلالها.
٣. وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء المصارف الإسلامية التي تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة في السعودية عام ١٩٧٢، حيث ورد النص بضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية.
- ٤- نتيجة لزيادة أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣. (العاني (٢٠١٦))

خصائص المصارف الإسلامية:

١. الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتها المصرفية.
٢. عدم التعامل بالفائدة المصرفية اخذا وإعطاء بشكل مباشر أو مستتر باعتبارها من الربا الحرام.
٣. إرساء مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال توسط البنك. بين أصحاب الأموال وطالبي التمويل مع عدم قطع المخاطرة والقائها على طرف دون آخر.
٤. إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية في المجتمع.
٥. إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي ليس فقط يجمع الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية. وإنما أيضا بالسعي إلى تحقيق عدالة في توزيع العوائد. <http://islamfin.go-forum.net/t579-topic>

أنصاف المصارف الإسلامية:

- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- (جذب الودائع وعملياتها).
- (استثمار الأموال بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب الأفراد والشركات).
- شمولية العمل المصرفي لقطاعات وأنشطة الاقتصاد؛ زراعة وصناعة وتجارة وخدمات.
- تحقيق الأرباح.
- تقديم الخدمات المصرفية.
- توفير التمويل للمستثمرين.
- توفير الأمان للمودعين.
- تنمية الموارد البشرية.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتزايدة.
- الانتشار: جغرافيا واجتماعياً.
- ابتكار وتطوير صيغ الاستثمار.
- ابتكار وتطوير خدمات مصرفية (الزعتري (٢٠٠٦))

مصادر المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية:

مخاطر مصدرها عوامل داخلية:

أ. مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون:

- المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توفّي الموصفات الأخلاقية في العميل المستثمر.
- المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم توافر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر.
- المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب عدم سلامة المركز المالي للعميل المستثمر. (حماد ٢٠٠٨)

ب. مخاطر مصدرها نوعية الموارد البشرية المتاحة:

- إن طبيعة الاستثمارات الخاصة التي تقدمها المصارف الإسلامية تتطلب ضرورة توفر نوعية مميزة من الموارد البشرية القادرة على دراسة وتقويم عمل المستثمر وتحديد مدي صلاحيته وملائمته للمشاركة فيه من قبل المصرف الإسلامي، وتتمثل المخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذا المصدر في الأنواع التالية:
- المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم القدرة على دراسة واختيار العمليات الاستثمارية الملائمة.
 - المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لعدم قدرة هذه الموارد على متابعة العمليات الاستثمارية، وعلى عدم القدرة على ابتكار حلول للمشاكل التي يفرزها التطبيق العملي (حماد ٢٠٠٨).
 - المخاطر التي تنتج على عدم قدرة الموارد البشرية بتقديم المنتج الإسلامي بالشكل الشرعي الصحيح، ويؤدي ذلك إلى مخالفة شرعية ينتج عنها بطلان المعاملة كاملة أحياناً.

مخاطر مصدرها عوامل خارجية:

أ. مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة:

إن التعليمات والأنظمة التي تحكم عمل هذه المصارف صممت في مجملها لخدمة المصارف التقليدية، ولذلك فمن الطبيعي أن تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في التعامل مع هذه التعليمات التي لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي.

ب. مخاطر مرتبطة بالرقابة الشرعية:

- أن عدم تبلور مفهوم الرقابة الشرعية في ذهن إدارة المصرف الإسلامي، أدى إلى وجود مخاطر مترتبة على الرقابة الشرعية ومنها:

- قلة عدد الفقهاء المتخصصين في مجال المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية الحديثة
- التطور السريع والكبير في المعاملات الاقتصادية وصعوبة متابعتها بالفتوى وبيان الحكم الشرعي.
- عدم الاستجابة السريعة لقرارات الهيئة الشرعية في المصرف من قبل إدارة المصرف سيؤدي ذلك إلى استمرار المخالفات الشرعية واعتياد الموظفين عليها.
- الضغوط التي قد تمارسها إدارة المصرف على الهيئة الشرعية لإباحة بعض التصرفات.
- ضيق اختصاصات الهيئة، فيقتصر دورها في أغلب الأحيان على صورة سؤال وجواب، ثم لا تقوم بتقويم الأخطاء وتقديم البديل الشرعي.
- واقع إلزامية الفتوى في المصارف الإسلامية، إن الهيئة الشرعية هي مقود البنك نحو شاطئ المعاملات المباحة (حماد ٢٠٠٨)

ت. مخاطر مصدرها صيغ التمويل:

- صيغة التمويل بالمشاركة
- صيغة التمويل بالمضاربة
- صيغة التمويل بالسلم
- صيغة عقد الاستصناع
- صيغة عقد المراجعة
- صيغة عقد الاجارة
- صيغة عقد القرض الحسن
- الاستثمار المباشر
- صكوك المقارضة

وتفصيل مصدر المخاطر في هذه الصيغ لا يسع هذا البحث لمناقشته، ولكن اردت فقط أن أبين أن هناك في كل واحدة من هذه الصيغ مخاطر، وتوجد أنواع كثيرة من المخاطر في المصارف الإسلامية، ولكنني اقتصر على أبرز أنواع منها فقط، ومن أرد أن يتوسع في قراءة تفصيل مخاطر كل هذه الصيغ عيه الرجوع إلى كتاب كلا من: مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، للدكتور حمزة عيد الكريم محمد حماد. إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، من تأليف رانية زيدان شحادة العلونة.. الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، للدكتور عادل عبد الفضيل عيد.

مخاطر المشتقات المالية وأثرها على المصرفية الإسلامية.

تمر عملية الاشتقاق المالي في ثلاثة مراحل على النحو التالي:

- **مرحلة الاشتقاق الأولى (السوق الأولية) :** وفيها تتم عملية الاصدار الأولية للأسهم أو السندات أو الصكوك أو غيرها من الأدوات ، حيث يتم طرحها للاكتتاب بها من قبل الجهة المستهدفة ، وهنا تكون قيمة هذه الأداة هي القيمة الاسمية والتي تكون أكبر من القيمة الدفترية للذات الأداة ، وحسب الافاق المبرم بين الجهة طالبت الاصدار والجهة المصدرة (المصرف الإسلامي) ، يتعهد الأخير بشراء ما يتبقى من هذه الأداة المطروحة للاكتتاب (السهم مثلاً وهو صادر وفق الضوابط الشرعية) ، وعليه فالمصرف مصدر السهم يقوم بشراء أسهم مشتقة من أصول حقيقية ولكن سعر هذه الأسهم الاسمي الذي تم عليه البيع أكبر من سعرها الدفترى (الذي تقوم به كأصل حقيقي) ، وهذا الاجراء ينطوي على مخاطرة كبيرة ، تتمثل في مقدار الفرق بين السعرين الاسمي والدفترى، هذا من حمة وجمة أخرى أنها مخاطرة فعلية مؤكدة وليست مخاطرة احتمالية . زمن جهة ثالثة فالمصرف يشتري حق مجرد منفصل عن أصله العيني انفصال تام، ودليل ذلك أن سعر الحصة في الأصل تختلف عن سعر السهم المشتق كما أوضحنا أعلاه، ثم أن سوق تداول الأسهم المشتقة مختلف عن سوق تداول الأصل العيني.

● **مرحلة الاشتقاق الثانية (السوق الثانوية):**

وهنا تتم عملية تداول هذا الأسهم المشتقة المنفصلة عن أصولها انفصال تام كما هو مبين أعلاه ، والأمر لا يقف عند هذا الحد وإنما تتطور عملية الاشتقاق على النحو التالي حيث تقوم مستثمر ما بشراء أسهم مختلفة محددة ومن جهات متعددة ويُشكل محفظة استثمارية ، وبالمثال يتضح المقال فلو قام هذا المستثمر بشراء مليون سهم من عشر شركات مختلفة كل شركة مئة ألف سهم وهذا الخليط جمع في محفظة استثمارية ، ولننتبه بأن هذه المحفظة ليست أصل عيني بحد ذاتها ولا تعكس أصل محدد عيني خليط لمشتقات مالية منفصلة انفصال تام عن أصولها العينية كما هو مبين أعلاه ، المشكلة ليست هنا ، بل تكمن المشكلة في أن هذا المستثمر سيقوم وعلى الفور بعملية اشتقاق ثانية فيشتق أدوات مالية تمثل هذه المحفظة وي طرحها للتداول في السوق المالية (البورصة) ، ولنفرض أنه صكك هذه المحفظة وفق الضوابط الشرعية ، وطرها للتداول فإن حقيقة هذه الصكوك لا تعكس أي أصل عيني حقيقي ، وهذه مخاطرة ليست كبيرة فحسب بل يمكن وصفها بأنها مخاطرة كبيرة جداً ، وإذا قرر المصرف شراء مثل هذه الصكوك يكون في دائرة الخطر الكبيرة جداً والمؤكدة غير المحتملة ، وهنا تبدأ عملية الاشتقاق الثالثة (المركبة).

● **مرحلة الاشتقاق الثالثة (المركبة):**

في هذه المرحلة يقوم المستثمر بشراء الصكوك التي يفترض أنها تمثل محفظة معينة ، وهو من حيث الحجم لن يكون إلا مصرف أو من هم بمستواه من المستثمرين،

عندها سيعمد إلى شراء كمية من الصكوك تمكنه من صندوق استثماري تحت مسمى معين، وعلى الفور سيقوم باشتقاق أداة مالية لهذا الصندوق وي طرحها للتداول في السوق المالي ولنفرض أنه سمي هذه الأداة سند وصدرت وفق الضوابط الشرعية، ولنقف على حقيقة هذا السند ما هو الأصل العيني الذي يعود إليه حامله ، لو أراد في مرحلة معينة تصفية استثماراته ، عندها سيضطد بالحقبة أن هذه الأسهم والصكوك والسندات ما هي إلى أدوات افتراضية، ليس لها وجود حقيقي على أرض الواقع .

ولنعود سوية للوراء تتبع أصل هذه الأدوات التي تم اشتقاقها وذلك على النحو التالي: فهذا السند صادر عن صندوق يمثله وهذا الصندوق لا يوجد أي أصل عيني يمثله، وإنما هو عبارة عن مجموعة من الصكوك اشتقت عن محافظ مختلفة لا توجد أصول عينية تمثلها، وهذه المحفظة تشكلت مجموعة من الأسهم اشتقت من أصل عيني محدد ومعروف ولكنها منفصلة عنه انفصال تام ، ولو أراد حامل السهم أن يقبض حصته في العين الحقيقية فإن نظام البورصة لا يسمح له بذلك ، وسيستغرب طلبه ويوصف بأنه متخلف أو مجنون لأن البورصة لا يوجد فيها إلا حقوق مجردة مفصولة عن أعيانها ، عندها سيجد حملة الأسهم والصكوك والسندات أنفسهم أهم وهم وسراب لا أصل له ، وتكتمل الكارثة إذا قام حملة السندات باشتقاق أدوات مالية من أجل تكوين ما يسمى بصندوق الصناديق ، وهكذا مسألة الاشتقاق لن تقف عند حد معين فكل حامل أداة يريد أن يتخلص منها بما يمكن أن يجنيه من أرباح بيعها في عالم افتراضي تحت مسمى معين ليس له في الوجود الحقيقي أثر ، وهل هناك خطر يحيط بالمصارف عامة والإسلامية منها على وجه الخصوص أكبر من خطر المشتقات المالية .

○ خطوات البحث

مدى الحاجة للحوكمة المالية الإسلامية:

معظم الأدوات الإسلامية المستخدمة حالياً كانت سائدة منذ قرون مضت، وهو ما يعني أنه تم تطويرها لتنمashi وحاجات تلك المجتمعات، ومع ذلك يمكن أن تكون مفيدة ومعد في ابتكار وتطوير العقود الإسلامية المعاصرة، خاصة أنه لا يوجد سبب للالتزام بتلك العقود، فالأسواق المالية أصبحت أكثر تعقيداً، وأكثر تنافسية، ولاستغلال التغيرات السريعة التي تحدث في بيئة الأسواق ولمواجهة المنافسة المتصاعدة، وتبرز الحاجة إلى البحث عن حلول مالية إسلامية من عدة جوانب نوردها فيما يلي:

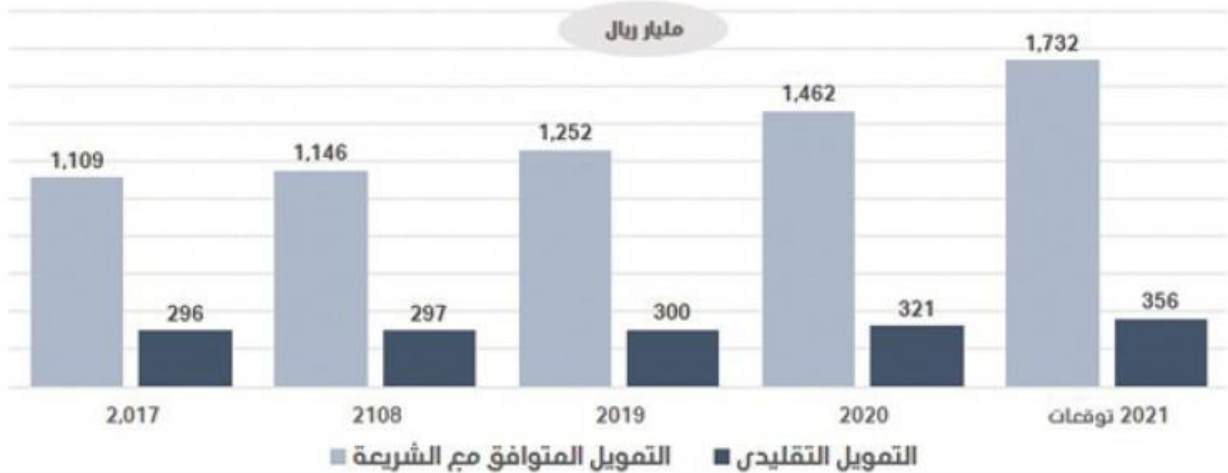
1. انضباط قواعد الشريعة الإسلامية:

إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل ، وإن كانت معدودة، لكنها منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول التعاملات التي تلبي احتياجات الناس بصورة كفاءة اقتصادية يظل مرهونا بعدم منافاة هذه القواعد واستيفاء هذا الشرط قد لا يكون عسيراً، لكنه بحاجة إلى استيعاب للقواعد والمقاصد الشرعية ، وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الأفراد الاقتصادية ، والجمع بين هذين يتطلب قدراً من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود فالهندسة المالية الإسلامية مطالبة للبحث عن الحلول التي تلبي الاحتياجات الاقتصادية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية .

2. تطور المعاملات المالية:

تجمع المعاملات في الإسلام بين الثبات والتطور أو المرونة ، فالربا والغش والاحتكار من الأشياء التي حرمها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ، ومهما اختلفت الصور والأشكال فليس لأحد إيجل صورة مستحدثة أو شكلاً جديداً مادام في جوهره يدخل تحت ما حرّمته الشريعة الإسلامية ، فالبيع حلال ، لكن نقود اليوم ليست كنقود عصر التشريع ، ومن سلع اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل واستحدثت أشكال يتعامل بها الأفراد في بيوتهم ، وما دام البيع يخلو من المحذور ، فيمكنه أن يأخذ الكثير من الأشكال، لهذا كان لابد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور، وأن ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ، ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك ، إذن فتطور المعاملات المالية في العصر الحاضر وتزايد عوامل المخاطر وعدم التأكد ، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي، جعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، وزاد من الحاجة إلى البحث عن حلول ملائمة.

تطور التمويل المتوافق مع الشريعة في المصارف السعودية



الرياض

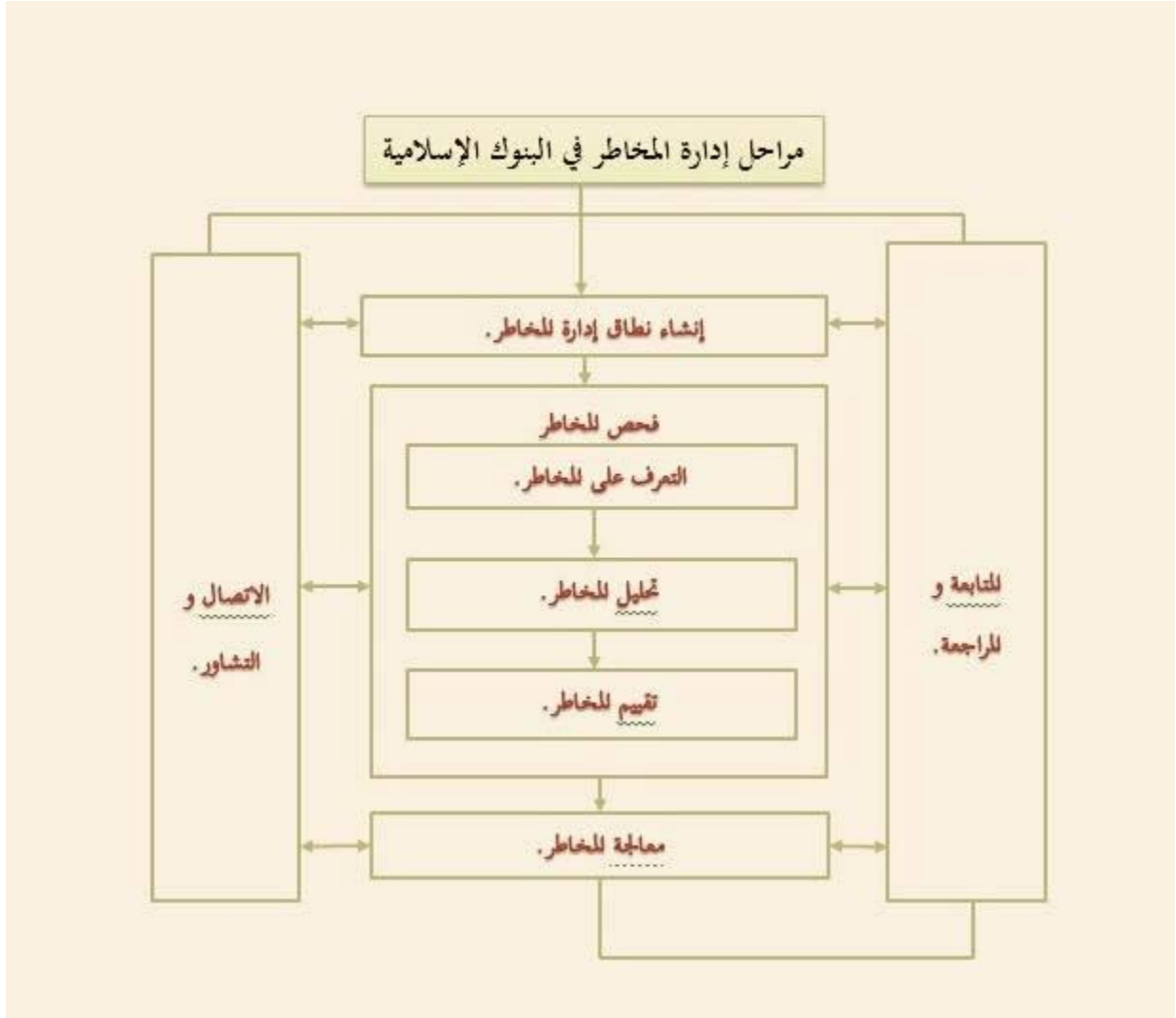
الرياض

3. المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية:

يعد وجود المؤسسات المالية الرأسمالية، ونموها إلى درجة فرضت قدراً كبيراً من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا تكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب على هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر، ومن هنا برزت الحاجة لتطوير الهندسة المالية الإسلامية وتأصيلها.

4. مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:

أن التحديات التي تواجه المؤسسات الإسلامية كثيرة ومتشعبة، ولعل غياب الهندسة المالية يعتبر من أهم تلك التحديات، وهو ما تشير إليه الدراسات التطبيقية، حيث أثبتت العديد منها أن أهم تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الابتكار المالي الموافق للشرعية بهذه المؤسسات، من هنا تبرز لنا ضرورة وأهمية وجود الحوكمة المالية. (مفتاح، عمري ٢٠١٢)



خصائص الحوكمة المالية الإسلامية.

تميز الحوكمة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص أهمها:

1. المصادقية الشرعية:

تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر المستطاع.

2. الكفاءة الاقتصادية:

تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية و هي الكفاءة الاقتصادية ، و ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية ، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة .

3. الابتكار الحقيقي بدل التقليد:

يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعاً حقيقياً وليس صورياً كما في أدوات الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالحوكمة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار. (بونقاب ٢٠١٢).

○ مجال البحث

المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

● الاستنتاجات:

1. ساهمت الحوكمة المالية في تطوير بعض منتجات الصيرفة الإسلامية، والرقي بها لتتمشي مع متطلبات العصر الحديث وذلك وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. ساهمت الحوكمة المالية الإسلامية في تخفيض المخاطر التي تنشأ عن بعض المعاملات في المصارف الإسلامية ووضعت حلول لها.

3. يعتبر غياب القدر الكافي من المهندسين الماليين الشرعيين أهم عائق وتحدي يواجه المؤسسات المالية الإسلامية، لأنه يحول دون تطوير الهندسة المالية الإسلامية بالشكل المطلوب.
4. يجب تدقيق وتمحيص كل ما يصدر عن الهندسة المالية من مشتقات والتأكد من جدواها والتحقق من آثارها النهائية على الاقتصاد ككل.

• التوصيات:

1. زيادة الدراسات والأبحاث في مجال الهندسة المالية الإسلامية، وتعميق الدارسة في موضوع إدارة المخاطر، لأنه يمثل عنصر حيوي لبقاء الميزة التنافسية لدى المصارف الإسلامية.
2. عقد المؤتمرات والندوات لبحث سبل تطوير وابتكار منتجات جديدة منضبطة تلبي رغبات الزبائن لدى المصارف الإسلامية.
3. تطوير أقسام الدراسات والبحث في المصارف الإسلامية لتصبح دوائر متخصصة في الهندسة المالية الإسلامية لمتابعة كل ما هو جديد في مجال الصيرفة الإسلامية.
4. عدم الانبهار بكل ما هو جديد وخصوصاً في مجال المشتقات المالية، وإخضاع كل منتج جديد لواقع التطبيق العملي الميداني.
5. تكليف ممثلين متخصصين عن دوائر الافتاء وأقسام البحث الأكاديمية للتعامل مع البورصات ومراكز التعامل للوقوف على الواقع العملي التطبيقي ليتم تصوره على حقيقته قبل الحكم بجوازه أو حرمة.

الدراسات السابقة:

١. إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية (By Toney Smith and Adam Jorge) دور المشتقات المالية في التحوط ضد مخاطر الاستثمار وتحسين سيولة المستثمرين في البورصات المالية: "دراسة مسحية على شركات الوساطة المالية العاملة في بورصة عمان للأوراق المالية" استهدفت الدراسة التعرف على دور عقود الخيارات المالية في التحوط ضد مخاطر الاستثمار وتحسين سيولة المستثمرين في بورصة عمان للأوراق المالية. ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة فقد قام الباحثان بتصميم استبانة وزعت باليد على جميع مديري شركات الوساطة المالية العاملة في البورصة تم توزيع ٥٩ استبانة ولكنه تم اعتماد ٤٦ استبانة فقط لغايات التحليل والدراسة. وأشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة ما: بين كل من عقود الخيارات المالية واحتياجات المستثمرين في البورصة والمتمثلة في التحوط ضد مخاطر الاستثمار وتحسين مستوى السيولة. كما وأشارت النتائج الى أنه لا توجد فروق بين احتياجات المستثمرين المجالات عقود الخيارات.

٢. دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، هناء محمد هلال الحنيطي: استاذ مشارك / جامعة عمان العربية - الأردن (٢٠١٠) وقد بينت الدراسة أن معالجة الأزمات المالية تمثل فيما يلي:

١. إن مفهوم الهندسة المالية الإسلامية قديم قدم التعاملات المالية، ويعني: مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.

٢. عملية التوريق الإسلامي من الابتكارات التي أدت لحلول عملية لتفعيل الأسواق المالية وأداة احترازية كذلك، ويمكن الاستفادة من هذه الأداة التمويلية المستحدثة في تطوير الأسواق المالية الإسلامية وحمايتها من الأزمات المالية.

٣. أن الهندسة المالية الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تختص بالكثير من المميزات والإيجابيات لمعالجة وتجنب الأزمات المالية.

٤. يطرح النظام المالي الإسلامي العديد من المقترحات الفعالة لمعالجة الأزمة المالية من خلال صيغ شرعية تتناسب حاجات المجتمعات المتنوعة وعلى رأسها الصكوك الإسلامية كصكوك المضاربة، وصكوك الإجارة، وصكوك السلم، والاستصناع ... إلخ.

٥. إن الشريعة الإسلامية كفيلة بتحسين القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات، إذا ما تم الالتزام بالشريعة بما تمثله من أسس ومفاهيم أخلاقية.

٣. استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية،

لأستاذ الدكتور: بن علي بلعزوز، الأستاذ: عبد الكريم قندوز. وقام الباحث

بتقسيم بحثه على النحو الآتي:

المحور الأول: ماهية الهندسة المالية الإسلامية وتاريخها،

المحور الثاني: مخاطر المصارف الإسلامية واستخدام الهندسة المالية في التحوط منها وإدارتها،

المحور الثالث: الهندسة المالية في إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية.

إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، للدكتور عبد الكريم احمد قندوز وقسم فيها الباحث دراسته إلى أربع محاور وهي كالآتي:

المحور الأول : أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر ،

المحور الثاني :المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية ،

المحور الثالث الهندسة المالية كمدخل لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية ،

المحور الرابع : الهندسة المالية لإدارة مخاطر التمويل الإسلامية.

الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الأستاذ الدكتور: صالح مفتاح، الأستاذة: ريمه عمري، وقسم فيها الباحثان بحثها إلى ثلاث محاور للإجابة عن السؤال الآتي: كيف تساهم الهندسة المالية الإسلامية في دعم تحقيق

التنمية المستدامة؟

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة .

المحور الثاني: الهندسة المالية الإسلامية: المفهوم، الاسس، والمنتجات .

المحور الثالث: علاقة الهندسة المالية الإسلامية بالتنمية المستدامة.

• المراجع:

○ المراجع العلمية:

- العاني، أسامة عبد المجيد، (٢٠١٦)، مجموعة محاضرات أقيمت على طلبية الماجستير في جامعة عجلون الوطنية في عام.
- العطيات خلف سالم (٢٠٠٧)، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة. أطروحة دكتوراة نوقشت في الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية. عام.
- الزعترى، علاء الدين (٢٠٠٦)، اساسيات العمل المصرفي (المؤتمر الأول للمصارف الاسلامية). السبهان، عيد الجبار السياني. (٢٠٠٢)، الوجيز في التمويل والاستثمار وضعياً وإسلامياً، مطبعة حلاوة، اريد / الاردن، الطبعة الأولى، سنة.
- العلوانة، رانية زيدان شحادة، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، دار عماد الدين للنشر، عمان / الاردن، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٨ م.
- رستم، مريم سعد (٢٠٠٤) تقيم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية" النموذج مقترح لتطبيق على المصارف السورية. أطروحة دكتوراة، نوقشت في جامعة حلب.
- حماد، حمزة عبد الكريم محمد، (٢٠٠٨)، مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان / الاردن، الطبعة الأولى.
- قندوز. عبد الكريم احمد، (٢٠٠٩)، إدارة المخاطر بالصناعة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 9.
- عيد، عادل عبد الفضيل، (٢٠١١)، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية. دار الفكر الجامعي، الاسكندرية / مصر، الطبعة الأولى.
- هناء محمد هلال الحنيطي (٢٠١١)، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي بحث مقدم للمؤتمر الذي أقامه المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية في عمان - الأردن.

○ المراجع الالكترونية:

- <http://islamfin.go-forum.net/t579-topic>
- <http://www.academia.edu/3339117>

• ملخص البحث:

من أكبر التحديات التي باتت تواجه المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، عملية تطوير واستحداث المنتجات المالية، وذلك لمواجهة التنافسية في الجودة وتحسين نفسها ضد التحديات والمخاطر المالية المتعددة والمتنوعة. ومن هنا تبرز الحاجة الى الحوكمة المالية للمصارف والتي تعني مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة وصياغة الحلول الإبداعية لكافة القضايا التي تواجه المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، ولا بد من التذكير بأن المصارف التقليدية لا تواجه عقبات تحد من ابتكارها لمنتجات مالية قائمة على أساس النظام الربوي، عدا ما يخص الالتزام بتشريعات السلطة النقدية. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن معظم المنتجات لدى الجانب التقليدي هي عقود صورية وعمليات وهمية ليس لها تطبيق في واقع الحياة اليومية للمتعاملين ولا يتجاوز تطبيقها صالات البورصات وخطوط الشبكات العنكبوتية ، في حين أن أي منتج مالي إسلامي يجب أن يكون منتج حقيقي يشبع ويلبي حاجة مطلوبة للجمهور وقابل للتطبيق على أرض الواقع وما يُصاحب ذلك من تحديات ومخاطر حقيقية ، لذا فإن البحث يهدف الى تأصيل دور الحوكمة للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية الذي عليها أن ترتقي إليه للتحصن ومواجهة المخاطر والأزمات المالية التي تظهر بين الفينة والأخرى على كافة المستويات محلياً وإقليمياً ودولياً.

الخاتمة:

وفي خاتمة رسالتنا العلمية المتواضعة؛ لا يسعنا إلا أن نحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله، من عَلم البشرية مكارم الأخلاق.

لقد كانت رحلة بحث علمي شاقّة، عملنا على كثيرًا من الصعوبات في سبيل التّوصّل لنتائج وتوصيات لها دلالة، وفي موضوع لم يتم تناوله بصورة مُوسَّعة من قبل، وهو ما جعلنا نشمّر عن سواعدنا، ونحاول جادّين التماس الأسباب، ووضع النتائج التي ترتّبت عليها، وعبّرت عن ذلك الأرقام التي أفرزتها مُعادلات التحليل الإحصائي، ومن ثم وضع التوصيات المناسبة. فإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، وإن أصبنا فمن الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته